

النمو الديمغرافي في الجزائر وأثره على معدلات الفقر خلال الفترة 1985-2016
دراسة قياسية باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
Algeria's demographic growth and its impact on poverty rates
during the period 1985-2016 ;A standard study using the self-
regression models of the lagged distributed time slots

د. فلفول عبد القادر *

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالم - الجزائر

felfoulak@yahoo.fr

د. بن جلول خالد

²كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالم - الجزائر

benkhaled267@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/01/04 تاريخ القبول: 2019/05/30

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تحديد شكل ودرجة تأثير معدل النمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم بناء نموذج قياسي يضم كل من متغير النمو السكاني ومتغير الفقر للفترة 1985-2016 وباستخدام طريقة نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تم الوصول إلى نتيجة تنص على وجود علاقة توازنية بين متغيري الدراسة في الأجل القصير والأجل الطويل وأن معدلات الفقر يمكنها من تصحيح الاختلالات في قيمها التوازنية التي يسببها الزيادة في النمو السكاني خلال فترة زمنية تقدر بأربع سنوات. الكلمات المفتاحية: نمو، سكان، فقر، تكامل، نماذج.

Abstract:

This study aims at determining the shape and degree of impact of population growth rate on poverty rates in Algeria, In order to achieve this objective a standard model has been constructed that includes both the variable population growth and the poverty variable for the period 1985-2016, Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL), The result was a balanced relationship between the variables of the study in the short and long term and poverty rates can correct the imbalances in their equilibrium values caused by population growth in a period of four years.

Keywords: growth, population, poverty, cointegration, models.

Résumé :

* مرسل المقال : فلفول عبد القادر .

L'étude vise à déterminer le degré d'impact du taux de croissance de la population sur les taux de pauvreté en Algérie, Afin d'atteindre cet objectif, un modèle standard a été construit qui inclut à la fois la variable de croissance de la population et la variable de pauvreté pour la période 1985-2016. Utilisation ARDL, Une conclusion a prévoit une relation équilibrée entre les variables de l'étude à court et à long terme, Les taux de pauvreté peuvent corriger les déséquilibres de leurs valeurs d'équilibre causés par l'augmentation de la croissance de la population sur une période de quatre ans.

Mots clé : Croissance, population, pauvreté, cointégration, modèles.

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر مشكل عالمي تعاني منه جميع لدول ولكن بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، غير أن كل حكومات العالم تبرمج في خططها التنموية سياسات خاصة هدفها التقليل من الفقر والرفع من المستوى المعيشي للفرد، هذا في ظل التزايد السكاني للمجتمعات في العالم، فهي تعرف نمو سكاني متزايد من سنة إلى أخرى يؤدي في غالب الأحيان إلى زيادة الطلب على الموارد وزيادة استهلاك السلع والخدمات، وبالتالي زيادة نفقات الدول، وهناك العديد من الدول تحاول أن تحارب ظاهرة التزايد السكاني إلى جانب مكافحة لظاهرة الفقر وانتشاره، فهذه الدول تعتبر أن الفقر مرادف للتزايد السكاني، وإن حدوث نمو في حجم السكان لن يؤدي إلى سوى لزيادة افتقار الناس وزيادة حاجتهم للمواد والحاجات الأساسية.

من خلال هذه الدراسة حاولنا تحديد الإجابة الشاملة والدقيقة للإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع، والمتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك تأثير للنمو الديمغرافي على سياسات محاربة الفقر في الجزائر ؟ أو يمكن طرح الإشكالية بصيغة ثانية تتمثل في: إلى أي مدى يمكن أن تحقق سياسات محاربة الفقر في الجزائر أهداف التقليل من أعداد الفقراء في ظل تزايد عدد السكان؟

❶ **فرضيات الدراسة:** تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية تنص على أن النمو السكاني المتزايد يؤثر على معدلات الفقر وأنه يمكن بناء نموذج قياسي يعبر عن حجم الأثر الذي يمكن أن يمارسه النمو السكاني على معدلات الفقر.

❷ **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة الفقر ومحاربتها، حيث يعتبر هدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد أهم الأهداف الاجتماعية للسلطات العمومية، والذي من أجل تحقيقه يتم تجنيد كل خطط وسياسات التنمية.

❸ **هدف الدراسة:** نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز أحد أهم العوائق أمام تحقيق هدف التقليل من معدلات الفقر وتوجيه رأي متخذي القرار إلى ضرورة معالجة العوائق قبل الخوض في تطبيق وإعداد سياسات وأساليب محاربة الفقر وآثاره.

1. الإطار المفاهيمي للنمو السكاني وعلاقته بالفقر

1.1. مفهوم النمو السكاني: يقصد بالنمو السكاني في أدبيات علم السكان إلى تزايد حجم السكان أو نقصانه في فترة زمنية معينة، وهذا يعني أن مصطلح النمو لا يسير في اتجاه واحد وأن حركته تكون إما صعوداً أو نزولاً حسب ظروف الدولة، حيث يمكن أن يتناقض حجم السكان إلى حد يصل فيه إلى حالة تسمى بـ **مستوى الإحلال**، وقد يحدث العكس أي يصل النمو إلى حدوث انفجار السكاني الذي ينجم عن ارتفاع في معدلات الولادات مقارنة مع معدلات الوفيات¹.

إن حدوث نمو سكاني قد يكون طبيعياً أو مكانياً، حيث يحدث النمو الطبيعي نتيجة الفرق بين الولادات والوفيات مجتمع ما خلال مدتين زمنيتين، أما النمو المكاني فيكون بسبب الهجرة والتي تؤدي إلى تغير موطن الأفراد محلياً أو دولياً وتمثل نتائجها في الزيادة من خلال الوافدين أو النقصان من خلال المهاجرين².

2.1. أهمية دراسة النمو السكاني: إن دراسة النمو السكاني تمثل أهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتمد عليها تخطيط سوق العمل والتخطيط التعليمي من حيث معرفة عدد الطلاب في المراحل المختلفة وما يتطلبه ذلك من مدرسين وتجهيزات مدرسية، كما يساعد على وضع تقديرات لحاجة المجتمع من حيث الخدمات الصحية أو الكهرباء والماء، ولا تقتصر أهمية دراسة النمو السكاني على مستوى التخطيط الكمي بل يمتد إلى مستوى تخطيط المشاريع خاصة المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية. وتساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية في مناطق معينة من المجتمع مثل التلوث والازدحام وما يترتب عليه من مشكلات مثل ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة والزحف العمراني على المناطق الزراعية، وهو بالتالي يعطي إنذاراً مبكراً لمتخذي القرار أو المخططين لإعداد سياسات وإجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات³.

3.1. العوامل المؤثرة على النمو السكاني: تتأثر معدلات النمو السكاني بثلاث عوامل وهي⁴:

1.3.1. الخصوبة: تعتبر من أهم العوامل المحددة لمعدل النمو السكاني وتمثل الخصوبة في ظاهرة الإنجاب ويعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، ويتم قياس الخصوبة باستخدام مجموعة من المقاييس منها معدل المواليد الخام، معدل الخصوبة الكلية، معدل الخصوبة العام..... الخ.

¹ فلاح جابر جاسم الغرابي، (2012)، النمو السكاني وانعكاساته على البناء الاجتماعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد 2، ص 401.

² كوان طه ولي، (2016)، تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1997-2014)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الخمسون، ص 183.

³ نورة عمار، (2012)، النمو السكاني والتنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، ص 83.

⁴ كمال بكري واخرون، (1986)، الموارد واقتصاديتها، دار النهضة العربية، بيروت، ص 316-322.

ب- الوفيات: إن ظاهرة الوفيات تؤثر على معدل النمو السكاني والتركيب العمري للسكان، ويمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في المجتمع عن طريق مجموعة من المقاييس منها: معدل الوفيات الخام، معدل الوفيات حسب العمر، معدل الوفيات حسب السبب.....الخ.

ج- الهجرة: تعتبر الهجرة من المحددات للمعدل النمو السكاني وهي تؤثر على النمو السكاني وخصائص السكان الاقتصادية والديمقراطية والعادات والتقاليد...الخ، فنتيجة لعامل الهجرة يعاد تشكيل توزيع السكان في مكان ما وتنوع الهجرة إلى هجرة مؤقتة وهجرة مستمرة وهذا حسب معيار الاستمرار، ويمكن تصنيفها إلى هجرة دولية وهجرة داخلية وهذا حسب اتجاه الهجرة، وهناك هجرة إجبارية تتمثل في تهجير الأفراد من مواطنيتهم بسبب الحروب والصراعات وتقاس معدلات الهجرة باستخدام بعض المقاييس الكمية منها معدل الهجرة الوافدة ومعدل الهجرة المغادرة، معدل الهجرة الصافية.....الخ.

4.1. مراحل النمو السكاني: حدد بلاكر (blacker) خمس مراحل للتطور الديمغرافي تختلف من حيث معدلات الولادات والوفيات وتتمثل في¹:

أ- المرحلة الأولى- مرحلة الركود العليا: تتميز بارتفاع معدلات الولادات والوفيات معا وذلك بسبب الوضع الصحي المتخلف والمتدني، مرت معظم مجتمعات العالم بهذه المرحلة حتى القرن السابع عشر نتيجة لانتشار الأوبئة والأمراض وانعدام وسائل الوقاية والمعالجة غير أنها تعتبر محدودة في الوقت الحاضر وتكون في مناطق منعزلة.

ب- المرحلة الثانية- مرحلة التوسع الكبير: وتسمى مرحلة الانفجار السكاني وتتميز بالنمو السريع للسكان بسبب ارتفاع معدلات الولادات وتناقص معدلات الوفيات نتيجة التطور الصحي والثقافي، وتتميز الدول في هذه المرحلة بزيادة نسبة صغار السن، وتضم هذه المرحلة معظم الدول النامية.

ج- المرحلة الثالثة- مرحلة التوسع المتأخرة: وتعرف هذه المرحلة تراجع في معدلات الولادات بالإضافة إلى انخفاض كبير في معدلات الوفيات وتكون معدلات الزيادة الطبيعية لا تتجاوز (2%)، وتضم هذه المرحلة الدول التي ألزمت سكانها بتخطيط الأسرة وتنظيمها مثل الصين وكوريا الجنوبية، تايوان...الخ.

د- المرحلة الرابعة- مرحلة الركود: وتسمى كذلك بمرحلة الثبات الديمغرافي حيث تكون معدلات الولادات في انخفاض مستمر متزامنة مع انخفاض معدلات الوفيات كذلك، مما يؤدي إلى تناقص كبير في معدلات النمو السكاني كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية واليابان.

هـ - المرحلة الخامسة- مرحلة الهبوط: تكون معدلات الولادات منخفضة مقارنة بمعدلات الوفيات حيث تكون معدلات الوفيات أكبر من معدلات الولادات، وبالتالي تعرف هذه المرحلة معدلات التناقص الطبيعي.

ولقد أصبح تزايد ونمو السكان ينعت بـ"الانفجار السكاني"، نظرا لضخامة هذا المقدار، فكل ساعة يولد 10.000 طفل ويموت 4000 إنسان، أي أن صافي زيادة السكان في العالم يقدر بحوالي 6000 طفل في الساعة،

¹كوان طه ولي، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

وبعبارة أخرى يزداد سكان العالم بحوالي 144.000 نسمة كل يوم¹. حيث بلغ عدد سكان العالم سبعة مليارات نسمة في سنة 2011.

2. مفاهيم نظرية حول ظاهرة الفقر:

يعرف الفقر بأنه حالة الحرمان المادي التي تتمثل في مستوى المعيشة والحاجات الأساسية بوصفها معايير أساسية لتعريف هوية الفقر، فضلا عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر والانعزال والاغتراب الناجمة عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي، وكذلك الإتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالأمان⁽²⁾.

كما يعرف الفقر في الاقتصاد الإسلامي بأنه هو حالة عدم توفر مستوى الكفاية من المعيشة للأفراد، ومنه فإن الفقير هو الشخص الذي لم يحصل على الحد اللائق من المعيشة؛ والتي تختلف حسب كل مجتمع وحسب الزمان والمكان، وحد الكفاية هو الحد الذي يغطي كل أوجه الحرمان التي يمكن أن يعاني منها الفقير³. وللفقر عدة أنواع حسب مجموعة من التصنيفات ولعل أهمها وأكثرها تداولاً تلك التي تصنف حسب طريقة القياس وهي:

● **الفقر المطلق:** يشير إلى الحالة التي لا يمكن للفرد الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية

الغذائية وغير الغذائية (غذاء ، ملابس، مسكن، تعليم، صحة... إلخ) فمتى عجز الإنسان عن توفير هذه الاحتياجات أصبح فقيراً بشكل مطلق⁽⁴⁾.

● **الفقر النسبي:** يكون الفرد فقيراً نسبياً إذا لم يستطع الحصول على جملة من السلع والتي تعتبر عادية

عند البعض الآخر، حيث يتم في هذه الحالة المقارنة بين فئات المجتمع من حيث مستويات المعيشة⁽⁵⁾.

● **الفقر المدقع:** وهي الحالة التي لا يستطيع الإنسان من خلال التصرف بدخله الوصول إلى إشباع

الحاجات الغذائية الضرورية والمقدرة بـ 2200 حريرة في اليوم، وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع⁽⁶⁾.

¹عبد القادر قداوي، (2014)، اثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الشلف، ص3.

²سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، ص 39.

³بيلي إبراهيم أحمد العليحي، (2003): هذا هو الفقر أبعاده وأسبابه ومآسيه - نظرة اقتصادية إسلامية، الجزء 1، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، الطبعة 1، ص19.

⁴Smahi ahmed, (2010): micro finance et poverite – quantification de la relation sue la population de Tlemcen-, thèse de doctorat en sciences économique, faculté de SEG, université de Tlemcen, p29

⁵Wight. H, perkins, steven radelet et david. L., (2008): Lindau en economie de développement, deboeck, 3^{ème} Edition, Bruxelles, p255.

⁶مختار عريس، عبد القادر بابا، (2014): محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة استراتيجية التنمية، العدد7، ص276.

ويعتمد قياس الفقر على طريقة خط الفقر، وهو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعد الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت الحد الأدنى للحاجات الأساسية؛ فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة⁽¹⁾. ولخط الفقر عدة أنواع هي⁽²⁾:

✓ **خط الفقر المطلق**: إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية من سلع غذائية وغير غذائية.

✓ **خط الفقر النسبي**: نسبة معينة من الدخل المتوسط وبذلك فهو يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر ومن وقت لآخر في نفس البلد.

✓ **خط الفقر المدقع**: الحد الأدنى من الدخل اللازم للفرد للحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية الضرورية لديمومته.

✓ **خط الفقر الاجتهادي (الذاتي)**: ويسمى بخط (ليدين *LEYDEN*) تستند فكرته على أن تحديد خط الفقر يعتمد على جهود الأفراد في مجتمع ما من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعتبر مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، لذا فإن خط الفقر الاجتهادي يتغير بتغير المكان والزمان وحسب اختلاف الأفراد.

ويتم حساب خط الفقر بالاعتماد على أسلوبين هما:

أ. **أسلوب استهلاك الطاقة الغذائية**: بحساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من الوحدات الحرارية في كل فئة من فئات الأسر الإنفاقية تبعا لمتوسط كمية استهلاكها من المواد الغذائية، وتحدد الفئة الإنفاقية التي يكون ذلك المتوسط لها هو الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من الوحدات⁽³⁾.

ب. **أسلوب تكلفة الحاجات الأساسية**: يقصد بالحاجات الأساسية هي تلك الحاجات التي تبقي الفرد حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على العمل بصورة مقبولة⁽⁴⁾. ويتم تقدير خط الفقر بتحديد تكلفة سلة السلع والخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية وذلك لكل زمان ومكان، وتكمن المشكلة هنا في كيفية تحديد الاحتياجات الأساسية وعلى هذا الأساس نميز بين نوعين لتكلفة الاحتياجات الأساسية هما الاحتياجات الغذائية والاحتياجات غير الغذائية ولكل منها طريقة لتحديد تكلفتها.

3. **العلاقة النظرية بين النمو السكاني وظاهرة الفقر**: يعتبر النمو السكاني من أهم محددات الفقر، حيث أن الزيادة السكانية الكبيرة والسريعة والتي تفوق في غالب الأحيان الزيادة في الدخل الوطني وتعتبر من القوى المضادة للنمو الاقتصادي في المجتمع بصورة أساسية مما يسبب تزامن لكتلتا الحالتين، فزيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر ومن أجل التوسع والإصلاح الاقتصادي يبقى النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني مما يؤدي إلى

¹ احمد عزوز، (2011): الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في تقليل من الفقر، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري 2011، ص5.

² حسين يحي وآخرون (2001): قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن - دراسة مقطعية-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 24، ص9.

³ محمد حسين باقر، (1997): قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية، اجتماع خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة مكافحة الفقر (8)، 17/16 نوفمبر 1997، نيويورك، الو م أ، ص61.

⁴ المشاكل والخدمات الاجتماعية، (1993): تقرير دراسة الفقر -الواقع والخصائص-، عمان، الاردن، ص10.

زيادة عوامل الفقر، وبالتالي تفوق معدلات النمو السكانية التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعية في مجال تحسين مستوى المعيشة ودعم برامج تخفيف الفقر مما يتسبب في توسيع وتعميق ظاهرة الفقر⁽¹⁾. يمكن اعتبار الانفجار السكاني والاختلال الواسع في التوزيعات المكانية للسكان بين المدن والأرياف من أكثر الأسباب خطورة لانتشار ظاهرة الفقر، لأن ذلك يؤدي إلى انحصار النمو والتطور في المناطق الحضرية على حساب الريفية⁽²⁾.

إن الجدل بين علاقة النمو السكاني والتنمية الاقتصادية بصفة عامة والفقر بصفة خاصة يعود إلى الاقتصادي **مالٲس*** الذي أشار في تحليلاته ونظرياته إلى خطر الزيادة السكانية على الرفاهية الإنسانية خاصة بالنسبة للأسر الكبيرة، حيث وبسبب نقص فرص الاستخدام لا يمكن الحفاظ على هذه العائلات الكبيرة بالإضافة إلى صعوبة تعليم الأطفال وعدم توفر الخدمات الصحية الملائمة والمتطورة، وهي كلها تشكل مظاهر الفقر الذي تعيشه الدول النامية حاليا وبشكل مشابه لما كان شائعا أيام **مالٲس**.

يعتبر البنك الدولي أن النمو السكاني قد يكون مفيدا في بعض الأحيان وتحت ظروف معينة، حيث شهدت أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية نسب معتدلة للنمو السكاني أدت هذه الزيادات إلى تشجيع الطلب والتحفيز على الابتكار وتقليل مخاطر الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على التعليم والرفع من قيمة القوى العاملة، إلا أن هذه الظروف غير متوفرة في الدول النامية⁽³⁾.

4. تطورات معدلات النمو السكاني والفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2016

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في معدلات كل من النمو السكاني والفقر حيث نلاحظ من خلال الشكل البياني ارتفاعا خلال فترة الثمانينات حيث بلغ سنة 1985 حوالي (3.07%) إلا أنه انخفض خلال السنوات القادمة وهذا بداية من التسعينات حيث لم يتجاوز (2%) ماعدا في سنة 1990 أين قدر بـ (2.95%) ويعود سبب هذا الانخفاض في هذه الفترة إلى الأوضاع الأمنية والأزمة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات حيث ارتفع خلال هذه الفترة عدد الوفيات نتيجة المجازر وعمليات القتل التي كانت تمارس خلال تلك الفترة غير أن هذا المعدل عرف ارتفاع آخر وذلك خلال نهاية فترة الدراسة حيث تعتبر هذه الفترة فترة الانتعاش الذي عرفته الجزائر من خلال انفراج الأزمة الأمنية والوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات. أما عن عدد السكان فقد قدر سنة 1985 بأكثر من 22 مليون نسمة لينتقل سنة 1990 إلى 25 مليون نسمة ليفوق 31 مليون نسمة بداية

¹ عدنان داود العذاري، هدى زوير مخلف الدعوي، (2005)، قياس أثر المؤشرات السكانية على الفقر في الوطن العربي- دراسة تحليلية (1970،1998)، مجلة جامعة كربلاء مجلد 3، العدد 11، ص 274.

² عبد الرحمن موسى، (2007): أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الأردن، المؤتمر الاقتصادي السابع حول المشروعات الصغيرة كأداة فعالة لمواجهة الفقر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 29-31 يوليو 2007، ص 97.

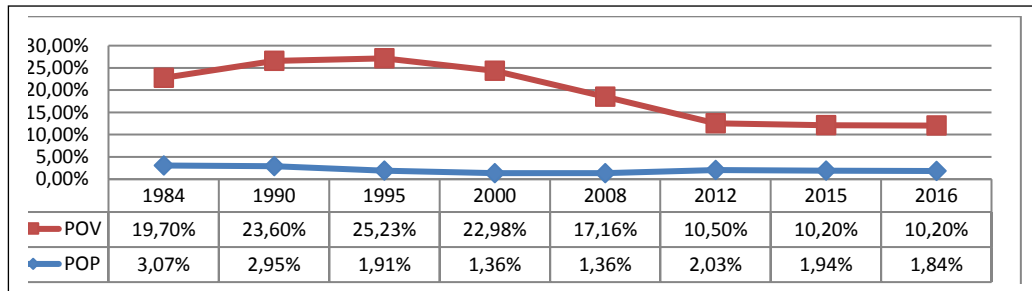
³ توماس روبرت مالتوس: باحث اقتصادي وسياسي انجليزي ولد سنة 1766، اشتهر بنظريته حول التكاثر السكاني، توفي سنة 1834.

³ بريرة أنجهام، ترجمة حاتم حميد محسن، (2010): الاقتصاد والتنمية، دار ديوان، دمشق، سوريا، الطبعة 1، ص 215-221.

الألفية الثالثة ويستمر في الارتفاع أين قدر سنة 2016 بأكثر من 40 مليون نسمة¹، ويتوقع في سنة 2017 بأن يكون عدد سكان الجزائر حوالي 41 مليون نسمة².

كما نلاحظ من خلال الشكل أيضا أن معدلات الفقر تتزامن في الارتفاع مع ارتفاع معدلات النمو السكاني، ولقد عرفت الجزائر معدلات فقر مرتفعة وقياسية خلال فترة التسعينات هذه الفترة التي تعتبر فترة ركود اقتصادي نتيجة عمليات التخريب التي طالت المؤسسات العمومية في الجزائر غير أن هناك تراجع في معدلات الفقر منذ بداية الألفية الثالثة.

الشكل رقم (01): تطور معدلات النمو السكاني والفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

5. النمذجة القياسية لتأثير النمو السكاني على معدلات الفقر

1.5. نموذج ومنهجية الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة وتقدير الأثر بين معدلات النمو السكاني والفقر تم تقدير نموذج قياسي يضم سلسلة المتغيرات التالية والتي تمتد للفترة 1985-2016:

✓ (Pov) : يعتبر عن سلسلة معدلات الفقر في الجزائر والتي تم الحصول عليها بناء على بيانات البنك الدولي ويتمثل في نسبة الفقراء في الجزائر إلى مجموع السكان ويعتبر المتغير التابع في النموذج.

✓ (Pop) : يعتبر المتغير المستقل في النموذج ويتمثل في معدلات النمو الاقتصادي والتي تم الحصول عليها استنادا إلى بيانات البنك الدولي.

ولتقدير النموذج فقد اخترنا استخدام طريقة نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والتي يطلق عليها اختصارا بـ (ARDL) والتي تم تطويرها من طرف كل من Pesaran (1997) ، Shinand and (1998) Su) وكل من Pesaran et Al (2001) والتي تتميز بكونها تتعامل مع السلاسل الزمنية باختلاف خصائصها ودرجة استقراريتها حيث يمكن تقدير النموذج حتى في حالة اختلاف درجة الاستقرار بشرط أن لا تكون السلاسل مستقرة في الدرجة الثانية وهذا عكس الطرق الأخرى المستخدمة في اختبار التكامل المشترك والتي تشترط تماثل درجة الاستقرار بين السلاسل الزمنية. إن نموذج (ARDL) يستخدم عدد كافي من فترات الإبطاء

¹<https://data.albankaldawli.org/>

²<http://www.ons.dz/>

مما يمكنه من اختيار أحسن النماذج والتي تعطي أفضل تقدير للمعلومات في الأجل الطويل كما تمكننا هذه الطريقة من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل.

2.5. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: إن أول خطوة في بناء النماذج القياسية هو دراسة مدى ودرجة استقراريتهما ولتحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون ونتائجهما موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار *PP* و *DAF*.

(القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي -3.55)

القرار	اختبار <i>PP</i>				اختبار <i>ADF</i>				درجة التأخير		المتغير ت
	فرق الأول		مستوى		فرق الأول		مستوى		فرق	مستوى	
	<i>P</i>	<i>T</i>	<i>P</i>	<i>T</i>	<i>P</i>	<i>T</i>	<i>P</i>	<i>T</i>	الأول		
I(1)	0.0	-4.76	0.84	-1.33	0.0	-5.49	0.28	-2.59	2	0	POV
I(0)	//	//	0.00	-3.62	//	//	0.03	-3.81	//	3	POP

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews.9.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نجد أن السلاسل الزمنية مختلفة درجة الاستقرارية حيث نجد بعد مقارنة احتمال المقابل لكل اختبار وعند كل مستوى بالمستوى المعنوية (0.05) فإن متغيرة الفقر غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عن الفرق الأول في حين أن متغيرة النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوى، وبالتالي نلاحظ عدم توفر شرط التكامل من نفس الدرجة مما يجعل من طريقة ARDL أنسب طريقة لهذه الدراسة.

3.5. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود: يقوم هذا الاختبار على اختبار صحة الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وبناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم () والتي تشير إلى نتائج اختبار الحدود باستخدام اختبار (WALLD) حيث وبمقارنة القيم الحرجة المحسوبة باستخدام برنامج EViews.9 والقيم المحددة من طرف Pesaran et al عند مستويات معنوية مختلفة نجد أنه يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وأن معدلات النمو السكاني والفقر بينهما علاقة توازنية طويلة الأجل وأنهما تسلكان سلوكاً متشابه ولا تبتعدان عن بعضهما البعض في المدى الطويل.

الجدول رقم (02): اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة الحدود

الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستوى المعنوية
4.78	4.04	10%
5.73	4.94	5%
7.84	6.84	1%
5.78		النموذج (F)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews.9.

4.5. تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة ARDL : تم تقدير نموذج ARDL وذلك بعد تحديد درجة التأخير كل من متغيري الدراسة حيث كانت فترة التباطؤ بالنسبة لمتغير الفقر (4)

ومتغير النمو السكاني (2) ومن خلال النموذج المتحصل عليه تم الحصول على معلومات الأجل الطويل الموضحة في الجدول التالي: الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج العلاقة طويلة الاجل

included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POV(-1))	0.177318	0.178678	0.992388	0.3335
D(POV(-2))	0.011878	0.181703	0.065372	0.9486
D(POV(-3))	-0.350753	0.191487	-1.831736	0.0827
D(POP)	40.51110	22.12428	1.831070	0.0828
D(POP(-1))	-52.35866	24.71309	-2.118661	0.0475
C	-0.016120	0.045941	-0.350876	0.7295
POP(-1)	3.135932	1.305294	2.402471	0.0267
POV(-1)	-0.242719	0.099042	-2.450641	0.0432
R-squared	0.685075	Mean dependent var		-0.001778
Adjusted R-squared	0.473261	S.D. dependent var		0.025068
S.E. of regression	0.018194	Akaike info criterion		-4.934289
Sum squared res...	0.006289	Schwarz criterion		-4.550338
_log likelihood	74.61291	Hannan-Quinn criter.		-4.820120
F-statistic	4.337185	Durbin-Watson stat		2.177295
Prob(F-statistic)	0.005045			

المصدر: مخرجات برنامج EViews.9

من خلال النتائج السابقة نلاحظ وجود علاقة طردية موجبة بين تغيرات معدلات النمو السكاني ومعدلات الفقر حيث يساهم تغير معدلات النمو السكاني مهمة ومعنوية في تغير معدلات الفقر بقيمة (3.135%) وفي نفس الاتجاه وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية من أن النمو السكاني المتزايد يعمل على زيادة نسبة الفقر نتيجة زيادة استهلاك الموارد وحسب معامل التحديد R^2 فان معدل النمو السكاني يفسر ما قيمته 68.5% من تغيرات معدلات الفقر وهذا يدل على أن تزايد حجم السكان في الجزائر يعتبر أمر خطير وسلي على الوضع الاجتماعي، خاصة إذا علمنا أن كل المواطنين في الجزائر يستفيدون من الدعم الخاص بالمواد الغذائية الأساسية واسعة الاستهلاك وكذلك الطاقة وهذا الأمر يؤدي إلى تضاعف فاتورة الدعم وتحمل الخزينة العمومية مبالغ مالية إضافية عند كل زيادة سكانية، ومن جهة أخرى فإن ما يعانيه القطاع العام من تحمل الجزء الأكبر من توفير مناصب العمل مقارنة بالخواص، سيجعل من زيادة في النمو السكاني زيادة في طلبات التشغيل وبالتالي ارتفاع البطالة وانخفاض الدخل وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.

5.5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج ARDL: يشير الجدول أدناه إلى نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL والذي يتضح منها أن معامل تصحيح الخطأ $(\text{coneq}(-1))$ ذو إشارة سالبة وهي معنوية كذلك حسب اختبار ستيدونت مما يعني توفر شروط قبول فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو السكاني ومعدلات الفقر في الجزائر ، ولأخذ بنتائج هذا التقرير واعتبارها صحيحة وذو معنوية لا بد من إجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج ARDL

Sample: 1985 2016 Included observations: 27				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POV(-1))	0.177318	0.178678	0.992388	0.3335
D(POV(-2))	0.011878	0.181703	0.065372	0.9486
D(POV(-3))	-0.350753	0.191487	-1.831736	0.0827
D(POP)	40.511098	22.124281	1.831070	0.0828
D(POP(-1))	-52.35866...	24.713095	-2.118661	0.0475
CointEq(-1)	-0.242719	-0.0807553	3.005612	0.0016
Cointeq = POV - (12.9200*POP - 0.0664)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP	12.920026	4.862357	3.089162	0.0290
C	-0.066412	0.000230	-4.288402	0.0162

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.9.

1.5.5. اختبار التوزيع الطبيعي: باستخدام اختبار جاك بيرا الخاص باختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي نلاحظ أن الاحتمال (0.0965) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ومنه يمكن القول بقبول الفرضية الصفرية وأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2.5.5. اختبار التعدد الخطي: للكشف عن عدم وجود مشكل التعدد الخطي للأخطاء العشوائية استخدمنا اختبار lm test والذي يمكن من خلاله قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود مشكل التعدد الخطي. 3.5.5. اختبار تجانس التباين: لتحديد عدم وجود مشكل عدم تجانس التباين تم استخدام اختبار (arch) واختبار bruech- pagan- godfrey حيث أظهرت نتائج كلا الاختبارين عدم وجود مشكل عدم تجانس التباين وذلك نظرا لأن الاحتمال المقابل لكلا الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

4.5.5. اختبار Ramsey Reset Test: يفيد هذا الاختبار في تحديد مدى ملائمة الصيغة الدالية للنموذج حيث نلاحظ من نتائج هذا الاختبار أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ملائمة الشكل الدالي وذلك لأن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

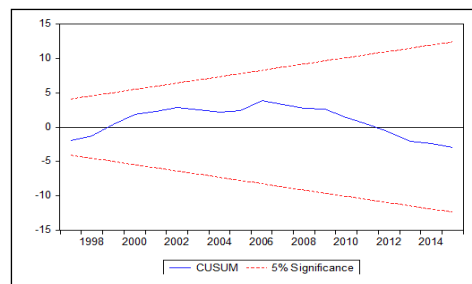
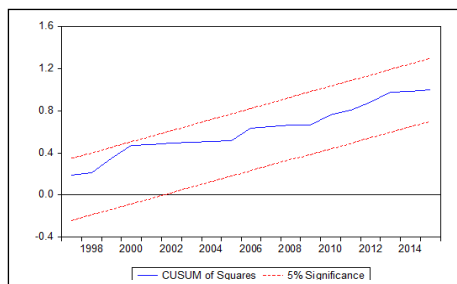
الجدول رقم (05): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج ARDL المقدر

الاختبار	الإحصائية المحسوبة	الاحتمال	القرار
Jarque - bera	F=4.976	0.0965	البواقي تتبع توزيع طبيعي
Lm test	F=0.484	0.6243	لا يوجد تعدد خطي بين الأخطاء العشوائية
ARCH	F=0.0048	0.945	لا يوجد مشكل عدم تجانس التباين
Bruech- pagan- godfrey	F=0.925	0.509	لا يوجد مشكل عدم تجانس التباين
Ramsey reset test	T=1.15	0.2633	الصيغة الدالية للنموذج ملائمة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS.9.

5.5.5. اختبار استقرارية النموذج: من خلال هذا الاختبار تمكنا من التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في النموذج حيث يمكن الحكم على استقرارية النموذج هيكليا عندما يقع الشكل البياني لاختبار كل من cusum واختبار cusum of squares داخل حدود مجال الثقة التي اقترحها كل من dublin، brawn و evans. ومن خلال الشكل أدناه يتضح لنا أن النموذج المقدر وفق منهجية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة مستقر، وذلك لكون منحى المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذلك منحى المجموع التراكمي للمربعات البواقي المعاودة يقع داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 0.05. وهذا يدل على مدى انسجام النموذج واستقرار نتائجه بين الأجل الطويل والأجل القصير.

الشكل رقم (02) اختبار استقرارية نموذج ARDL المقدر



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS.9

من خلال هذه النتائج التي أكدت على معنوية النموذج وصلاحيته وخلوه من جميع المشاكل القياسية وكذلك بعد تأكدنا من معنوية حد تصحيح الخطأ وتوفره على الشروط الضرورية واللازمة لقبوله كحد تصحيح الخطأ، يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو السكاني ومعدلات الفقر في الجزائر .

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.243) وهي مقبول إحصائيا وقياسيا وتعني هذه القيمة أن معدلات الفقر تعدل قيمتها نحو قيمة توازنية خلال كل فترة زمنية بنسبة تقدر بـ (24.3%) والتي يمكن التعبير عنها بأن الانحرافات التي تحدث في المدى القصير تصحح بنسبة (24.3%) سنويا في المدى الطويل، وهذا يدل على أن انحراف معدلات الفقر في المدى القصير خلال الفترة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، لأنه يتم تعديل وتصحيح هذا الانحراف بنسبة (24.3%) في الفترة الحالية، وعن سرعة هذا التعديل فإن معدلات الفقر تستغرق حوالي أربع سنوات لكي يصل إلى قيمتها التوازنية، حيث أن انحراف معدلات الفقر في المدى القصير عن قيمها التوازنية خلال الفترة (t-1) سيتم تصحيح ما يعادل (24.3%) من هذا الاختلال في الفترة (t) إلى أن يصل إلى القيمة التوازنية الطبيعية في الأجل الطويل وهذا بعد أربع سنوات.

كما نلاحظ من جهة أخرى أن تأثير الزيادة في النمو السكاني تكون فورية ومعنوية في المدى القصيرة وبقية كبيرة نوعا ما حيث قدرة معلمة المدى القصير بـ (12%) غير أن هذا التأثير يعرف تراجعاً مع مرور الزمن ويتناقص خلال المدى الطويل حتى يصل إلى (3.13%).

إن طول مدة تصحيح اختلالات معدلات الفقر الناتجة عن النمو السكاني يفسر مدى خطورة النمو السكاني وتزايدته على سياسات وإجراءات محاربة الفقر التي تتبعها الجزائر حيث أي زيادة في عدد السكان يوف صاحبها زيادة في النفقات خاصة الاجتماعية والتحويلية بالإضافة إلى زيادة فاتورة الدعم وما ينجر عنها من زيادة العبء على الخزينة العمومية وزيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات ما يؤدي لانخفاض الدخل والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وبالتالي تدني المستوى المعيشي.

6. خلاصة واستنتاجات:

إن علاقة النمو السكاني بمعدلات الفقر هي علاقة أثبتتها النظرية الاقتصادية وأكدت الدراسات الإحصائية والقياسية، فبالنسبة للحالة الجزائرية فلقد تمكنا من خلال دراستنا هذه من تحديد شكل ومدى التأثير الذي يمارسه النمو السكاني على معدلات الفقر وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، هذه المنهجية التي مكنتنا من تحديد التأثير في المدى القصير والمدى الطويل. إذ وجدنا أن هناك تأثير كبير وفوري للنمو السكاني على معدلات الفقر في المدى القصير ويتراجع هذا التأثير في الأجل الطويل، وهذا يدل على مدى خطورة النمو السكاني على خطط التنمية والآثار السلبية التي يخلقها على سياسات وأساليب التخفيف من حدة الفقر.

بالإضافة إلى أن عملية تصحيح انحرافات معدل الفقر وعودته إلى قيمه التوازنية يدوم لمدة أربع سنوات وهي مدة طويلة نسبياً تفسر حجم الأثر الكبير الذي ينجم عن الزيادة في النمو السكاني بالنسبة لحالة الجزائر وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة. هذا الأثر الذي يمكن تفسيره بأن سياسات مكافحة الفقر في الجزائر تتأثر وبشكل كبير بعدد السكان، فهي قائمة بالأساس على سياسات التوسع في الإنفاق، خاصة من خلال دعم المواد الأساسية وهذا الدعم يستفيد منه جميع أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم ومستوى دخولهم، الأمر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بعد زيادة الطلب عليها نتيجة ارتفاع حجم السكان، مما ينجم عنه زيادة في فاتورة الدعم، وتكون السلطات أمام خيارين إما رفع مخصصات الدعم وبالتالي تحمل عبء الدعم من طرف الخزينة العمومية، أو عدم الرفع وبالتالي استمرار ارتفاع الأسعار وتدني المستوى المعيشي للفقر، ومع استمرار الارتفاع سوف يؤدي إلى دفع أفراد الطبقة الوسطى إلى دائرة الفقر، وبالتالي انحصار الطبقة الوسطى وهو الأمر الذي يمكن أن تصل إليه الجزائر، خاصة في ظل استمرار انخيار أسعار المحروقات منذ سنة 2014، مما ينتج عنه من تدني الإيرادات وتراجع القدرة على الإنفاق.

من جهة أخرى فإن النمو السكاني يعتبر مكسباً للدولة كذلك، لكونه يعمل على المحافظة على متوسط عمري شاب للمجتمع وتغذية المجتمع بجيل قادر على العمل والبناء والذين قد تحتاجهم الدولة والمجتمع في شتى المجالات والميادين، وبناء على ما سبق يمكننا صياغة الاقتراحات التالية:

لـ يجب أن تأخذ برامج التنمية والتقليل من الفقر بعين الاعتبار الزيادة السكانية المتوقعة عبر السنوات القادمة.
لـ ضرورة اعتماد سياسة الدعم الموجه، ليصل إلى أصحابه ومن هم بحاجة إليه ولا يكون معممًا في المجتمع.
لـ ضبط عملية الزيادة السكانية من خلال اعتماد سياسات وأساليب ترغّب أفراد المجتمع في تنظيم النسل.
لـ عدم النظر إلى الزيادة السكانية بأنها مشكل بل يجب الاستفادة من المزايا التي تمنحهما بتطبيق تجارب الدول الناجحة في هذا المجال كالدول الآسيوية.

7. قائمة المراجع

1. أحمد عزوز، (2011): الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في تقليل من الفقر، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 24/23 فيفري 2011.
2. بريرة أنجهام، ترجمة حاتم حميد محسن، (2010): الاقتصاد والتنمية، دار ديوان، دمشق، سوريا، الطبعة 1.
3. بيلي إبراهيم أحمد العليمي، (2003): هذا هو الفقر أبعاده وأسبابه ومآسيه - نظرة اقتصادية إسلامية، الجزء 1، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، الطبعة 1.
4. حسين يحيى وآخرون (2001): قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن - دراسة مقطعية -، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 24.
5. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1.
6. عبد الرحمن موسى، (2007): أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الأردن، المؤتمر الاقتصادي السابع حول المشروعات الصغيرة كأداة فعالة لمواجهة الفقر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 29-31 يوليو 2007.

7. عبد القادر خداوي، (2014)، اثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الشلف.
8. عدنان داود العذاري، هدى زوير مخلف الدعيمي، (2005)، قياس أثر المؤشرات السكانية على الفقر في الوطن العربي - دراسة تحليلية (1970، 1998)، مجلة جامعة كربلاء مجلد 3، العدد 11.
9. فلاح جابر جاسم الغراي، (2012)، النمو السكاني وانعكاساته على البناء الاجتماعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد 2.
10. كمال بكري وآخرون، (1986)، الموارد اقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت.
11. كوان طه ولي، (2016)، تحليل واقع العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (1997-2014)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الخمسون.
12. محمد حسين باقر، (1997): قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية، اجتماع خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة مكافحة الفقر (8)، 17/16 نوفمبر 1997، نيويورك، الو م أ.
13. مختار عريس، عبد القادر بابا، (2014): محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة إستراتيجية التنمية، العدد 7.
14. المشاكل والخدمات الاجتماعية، (1993): تقرير دراسة الفقر -الواقع والخصائص-، عمان، الأردن.
15. نورة عمار، (2012)، النمو السكاني والتنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة عنابة.

16. Smahi ahmed, (2010): *micro finance et poverte – quantification de la relation sue la population de Tlemcen-*, thèse de doctorat en sciences économique, faculté de SEG , université de Tlemcen.

17. Wight. H, perkins, steven radelet et david .L, (2008): *Lindau en economie de développement , deboeck, 3^{eme} Edition, Bruxelles.*

قائمة المراجع مترجمة بالانجليزية:

1. Ahmed Azzouz, (2011): The Economic and Social Role of Zakat in Reducing Poverty, International Forum on the Islamic Economy, Reality and Future Bets, Ghardaia University Center, Algiers, 23-24 February 2011.
2. Berbera Angham, translated by Hatem Hamid Mohsen, (2010): *Economy and Development*, Dar Diwan, Damascus, Syria, edition 1.
3. Billy Ibrahim Ahmed Al-Alimi, (2003): *This is poverty, its dimensions, causes, and tragedies - Islamic economic outlook*, Part 1, Cairo University Press, Cairo, Egypt, edition 1.
4. Hussein Yahia et al. (2001): *Measuring Poverty and Income Distribution in Jordan - A Cross-sectional Study*, Arab Economic Research Journal, No. 24.
5. Salem Tawfiq Al-Najafi, Ahmed Fathi Abdel-Majid, (2008): *Macroeconomic Policies and Poverty with Special Reference to the Arab World*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon,
6. Abdul Rahman Musa, (2007): *The Impact of Poverty on Political Stability in Jordan*, 7th Economic Conference on Small Projects as an Effective Tool for Poverty Reduction, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Yarmouk University, Irbid, Jordan, 29-31 July 2007.

7. Abdelkader Khadawi, (2014), The Effect of Population Growth on Public Expenditures in Algeria, 1990-1991, Master's Thesis, Economical Selection, University of Chlef.
8. Adnan Daoud Al-Athari, Huda Zu'ir Makhilif al-Da'adi, (2005), Measuring the Impact of Population Indicators on Poverty in the Arab World, An Analytical Study (1970,1998), Karbala University Journal Vol.3, No.11.
9. Falah Jabir Jassim Al-Gharabi, (2012), Population Growth and its Implications for Social Building, Qadissiya Journal of Human Sciences, Volume XVI, No.2.
10. Kamal Bakri et al., (1986), Resources and Economics, Dar al-Nahda al-Arabiya, Beirut.
11. Kwan Taha and Lee, (2016), Analysis of the Relationship between Population Growth and Economic Growth in Iraq for the Period (1997-2014), Iraqi Journal of Economic Sciences, issue no.
12. Mohammed Hussein Baqer(1997): Measurement and Analysis of Poverty with an Emphasis on Non-Traditional Methods, Expert Meeting on Improving Living Standards in the Arab Mashreq Countries, Economic and Social Commission for Western Asia, Anti-Poverty Series 8, 16/17 November 1997, New York, USA.
13. Mokhtar Arous, Abdelkader Baba, (2014): determinants and causes of poverty in Algeria, Journal of Development Strategy, No. 7.
14. Problems and Social Services, (1993): Poverty Study Report, Facts and Characteristics, Amman, Jordan.
15. Nora Ammar, (2012), Population Growth and Sustainable Development Case Study of Algeria, Master's Thesis, Development Economics, University of Annaba.
16. Smahi ahmed, (2010): microfinance and power - quantification of the relationship to the population of Tlemcen, doctoral thesis in economics, faculty of SEG, University of Tlemcen.